مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المرأة وتحديات الاصلاح السياسي: العراق انموذجاً
اسم الكاتب: م.د. آمنة محمد علي، م.م. سنان صلاح رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7260
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 09:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ألمرأة وتحديات الاصلاح السياسي : العراق انموذجا

م.د.آمنة محمد علي (*) amena14456@yahoo.com
م.م.سنان صلاح رشيد (**) sinansalah5@gmail.com

الملخص :

تتطلب العملية السياسية الجارية في العراق منذ عام 2003 اجراء اصلاحات سياسية حقيقية، لاسيما مع التحديات الامنية والاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد وهدر المال العام، ووضع اشخاص غير مناسبين في مواقع صنع القرار ومواقع السلطة ، مما يتطلب جملة من الاصلاحات في مرتكزات العملية السياسية المتبعة كنموذج حكم في العراق، فضلا عن الدور الذي تمثله العوامل الجانبية بوصفها عوامل ضاغطة باتجاه الاصلاح تؤشر على مواقع الضعف التي تتطلب اصلاحها .وكان للمرأة دورٌ في عملية الاصلاح، سواء من خلال المؤسسات السياسية كالبرلمان في تشريع القوانين أوكشف ملفات الفساد أو من خلال منظمات المجتمع المدني في عملية الرقابة وتأشير الخلل وكشف الفاسدين.

(*) مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد
(**) مركز دراسات المرأة/ جامعة بغداد

Women and the challenges of political reform: Iraq is a model

Dr. Amenah M. Ali assistant teacher: Sinan Salah

Abstract:

The current political process in Iraq since 2003 demands real political reforms, especially with the security and economic challenges, rampant corruption and waste of public funds, and placing of inappropriate people in decision-making and power positions. This requires a number of reforms in the political process in Iraq, as well as the role of the side factors as factors pressing that indicate the sites of weakness which require to reform. Women had a role in the reform process, whether through political institutions such as Parliament in the legislation of laws or disclosure of corruption files or through Civil society organizations in the process of monitoring and detect imbalances and corrupt.

المقدمة

شهدت دول العالم في مسيرتها نحو الديمقراطية الكثير من التحولات في أوضاعها الداخلية وفي علاقاتها الخارجية والتي استوجبت اجراء اصلاحات تتناسب مع كل مرحلة او مدة زمنية وحتى في النظم غير الديمقراطية فانها تلجأ في بعض الاوقات الى اصلاحات سياسية بحسب ماتتطلبه اوضاعها الداخلية أو بفعل ضغوط وتحولات خارجية تجد لها صدى داخلي مما يستوجب تلك الاصلاحات، من اجل رصانة واستقرار النظام السياسي وما يستتبع ذلك من استقرار امني وتنمية اقتصادية واجتماعية ، لذا فإنه بعد مرور عقد ونصف من الزمن في ظل ماشهده العراق من ارهاصات سياسية وأمنية منذ 2003، بات من الضروري القيام بعملية اصلاح لبعض مفاصل النظام السياسي العراقي والذي أُسس في ظروف أستثنائية وضغوطات داخلية وخارجية كان قسم منها يهدف احيانا لافشال العملية السياسية فكانت انطلاقته تلك يشوبها الخلل في بعض الجوانب، فالقت بظلالها على الواقع العراقي وباتت اليوم مصدر تهديد لاستمرار النهج الديمقراطي وأمن البلاد ومقومات استمرارها، لذا اضحت عملية الاصلاح السياسي ضرورة ملحة،وتتطلب مشاركة الجميع دون تهميش أو استبعاد لاسيما

المرأة التي تمثل نصف المجتمع واستبعادها وعدم اشراكها في عملية صنع القرار يعني اضعاف لجهود الاصلاح السياسي، ولابد من تفعيل الاليات التي تمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار من خلال المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات الرقابة واقتراح الحلول والرؤى الاصلاحية، لاسيما وان المرأة لديها اهتمامات واولويات تختلف نسبيا في مضامينها عن الرجل والتي تتمحور بشكل كبير على الاسرة وما تحتاجه من خدمات اساسية كالصحة والتعليم والنهوض بواقع المرأة اقتصاديا واجتماعية وهو بالنهاية يعود بالفائدة على تنمية وتطور المجتمع وقد اظهرت التجارب في دول عدة قدرة المرأة على الادارة والاصلاح السياسي والاقتصادي مما يعزز الدور المرتقب من المرأة في عملية الاصلاح السياسي في العراق.

اشكالية البحث: تمثل عملية الاصلاح السياسي تحديا أمام المرأة العراقية المتصدية للعمل السياسي لتقويم العملية السياسية الجارية في العراق منذ **2003** ولابد أن تكون لها مساهمة فيه لأهمية دورها الذي ينطلق من كونها شريك اساسي للرجل فضلا عن ماتمتلكه من قدرات وامكانات، الا أن دورها تم تهميشه ولم تمنح المجال الذي يمكن من خلاله تحقيق متطلباته.

اشكالية تثير جملة من التساؤلات منها: ماهو الاصلاح ؟ وماهو الاصلاح السياسي؟ ومتى بدأت الدعوات للاصلاح ؟ وهل هناك حاجة للاصلاح السياسي في العراق؟ وماهي مكامن الخلل التي تستوجب علاجها؟ وماهو الدور الذي يمكن للمرأة ان تضطلع به في عملية الاصلاح السياسي؟ وفي اي مجال تستطيع المرأة ان تدفع باتجاه الاصلاح؟ وهل ان وجودها في بعض المؤسسات يتيح لها المساهمة في الاصلاح السياسي ؟ جملة من التساؤلات سوف يجيب عليها البحث في الصفحات القادمة من خلال ثلاث مباحث يتناول الاول ؛ الاصلاح والاصلاح السياسي في اطار نظري، والثاني يتناول الاسباب الموجبة للاصلاح ومعوقاته، والمبحث الثالث يخص دورالمرأة في الاصلاح السياسي في العراق. ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان المرأة التي اضطلعت بأدوار عدة يمكنها ان تؤدي دورا اساسيا في عملية الاصلاح السياسي التي يتطلبها واقع العملية السياسية المستمرة في العراق منذ **2003** والتي انحرفت

عن مسارها الديمقراطي وباتت تشكل مؤشرا خطيرا على مجالات التنمية والتطور في العراق ولابد من اصلاحها.

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كاطار لدراسة بحثنا عن المرأة وتحديات الاصلاح السياسي : العراق انموذجا.

المبحث الاول – الاصلاح : إطار نظري

1– مفهوم الاصلاح : الإصلاح كمصطلح لغوي مشتق من الفعل أصلح يصلح إصلاحًا ، أي إزال الفساد بين القوم، ووفق بينهم . اي انه نقيض الفساد ، فالاصلاح هو التغير الى إستقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة ، ومفردة الاصلاح تستعمل في المجال المادي والمعنوي، فالمقصود بالاصلاح من الناحية اللغوية ، الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شئ والانصراف عنه الى سواه (**1**). ويعرفه قاموس "أكسفورد" بأنه" تغير أوتبدل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، في إزالة بعض التعسف أو الخطأ". والإصلاح يوازي فكرة التقدم ، من حيث إنه ينطوي جوهريًاعلى فكرة التغيير نحوالأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة في تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني(**2**) .

وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي، أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها، إنه إجراء يُلجأ إليه لتلافي نواحي النقص أو الخطأ، كما يحصل في الاصلاحات الدستورية ، والاصلاحات السياسية والاقتصادية، لاسيما عندما تكون هذه الاصلاحات ضرورية بهدف القضاء على الاخطاء التي تبرز عند الممارسة والتنفيذ، وكما يقال في الاصلاح الزراعي الذي يقوم على تعديل النظام الزراعي القائم بغية تحسين الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية (**3**) .

2– الاصلاح السياسي : يتميز مصطلح الاصلاح السياسي بقدر كبير من التداخل والغموض ويندر ان تجد تعريفا محددا لمفهوم الاصلاح السياسي وقد يرجع السبب الى المرونة

في التطبيق العملي للمفهوم فكل محاولات التغيير اطلق عليها اصلاح بغض النظر عن اتجاهات ذلك التغيير، ومضمونه يختلف من مجتمع لاخر ومن مرحلة الى مرحلة اخرى في المجتمع الواحد (4) .

يعرف الاصلاح السياسي على انه عملية مركبة ومستمرة تستهدف تغيير الانساق السياسية والاجتماعية في المجالات التنظيمية وألانشطة والعمليات والسلوك والنظم من اجل الوصول الى الشكل الحديث وتحسين أداء النسق السياسي في تحقيق أهداف جميع افراد المجتمع وتلبية حاجاته ومطالبه(5) .

وحيث أن الاصلاح يدل على تغيير نحو الاستقامة من خلال تعديل غير جذري كما سبق واوضحنا فإن ذلك يعني تطوير وتحسين لايمس شكل ونوع النظام السياسي وانما يخص بعض البنى الارتكازية للنظام السياسي كالاصلاحات الدستورية أو الاصلاحات الاقتصادية على سبيل المثال لذا يختلف الاصلاح بحسب تأثيره على الواقع السياسي:

– الاصلاح الذي يهدف الى تحقق الديمقراطية في بعض النظم السلطوية وذلك من خلال سلسلة من المراحل والاجراءات تتم بشكل متتابع، مثل الشفافية ونزاهة العملية الانتخابية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والتعددية السياسية وفتح الباب امام انتخابات تنافسية حرة وارساء المقدمات الضرورية للديمقراطية (6) فضلا عن تغيير مظاهر أو سلوكيات أو قرارات تخص مناحي الحياة السياسية في بلد ما بوصفه اداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق الديمقراطية ، لذا يمكن القول بأن الديمقراطية هي الغاية والاصلاح السياسي ضمن عوامل اخرى هو الوسيلة لتحقيق الديمقراطية.

– الاصلاح الذي يؤخذ به كوسيلة لتكيف النظام السياسي مع التغيرات في البيئة المحيطة به، في ظل مجتمعات لها درجة من درجات التسلطية وعلى هذا الاساس فإن الاصلاح السياسي يختلف عن التغيير السياسي الذي يعمل على تعديل جذري في البنية شكلا ومضمونا بينما الاصلاح قد يكون تعديلا لاينال من جوهر الابنية القائمة.

والاصلاح لايعني التحول الديمقراطي، اذ يلجأ اليه في كثير من الاحيان من قبل الانظمة الشمولية، وتبقى فكرا ومضمونا غير ديمقراطية ، في حين يعني التحول الديمقراطي الوصول الى الديمقراطية في نهاية عملية التحول ومراحله ، وقد يكون التغيير السياسي أما نحو الاسوأ أو في إتجاه ايجابي لأنه عملية غير مقصودة في حين أن الاصلاح السياسي عملية مقصودة تهدف الى الاتجاه الايجابي نحو الافضل(7) اذ انه يقوم على جملة من العناصر التي من شأنها احداث التغير الإيجابي، منها مايتعلق بالتحديث السياسي وعملية البناء الديمقراطي والتغير المنضبط والتطور في المستويات السياسية والمؤسساتية والثقافية فضلا عن التنظيم الدستوري لسلطات الدولة الى جانب المسائلة وتقوية آلياتها والمشاركة الشعبية والتعبئة الجماهيرية واستقلالية اجهزة ادارة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم وحرياتهم التي كفلها الدستور. وعلى هذا الاساس فإن على الحكومة صياغة السياسات والبرامج والخطط لأجل بناء دولة ديمقراطية قوامها التعددية السياسية ودولة المؤسسات التي تضمن تطبيق المباديء الديمقراطية في المساواة والمشاركة السياسية..(8).

فما هو مقدار ذلك التغيير الذي يمكن ان يطلق عليه اصلاح سياسي من حيث طبيعته ومداه ؟ اذ قد تكون تلك التغيرات سطحية لاتدخل في عمق المجال المطلوب اصلاحه ذلك أن مثل هذه التغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ذات قيمة ومغزى لمن يقف وراءها، فالإصلاحات الجزئية والشكلية لبعض الانظمة الشمولية، مثل إجراء انتخابات صورية أو إجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية، ....الخ هي إصلاحات مبتورة بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير أما التغيير الذي يمكن اطلاق صفة الاصلاح عليه لابد وان يتصدى لحالة معينة يترتب عن اهمالها ضرر كبير ولكي يعد التغيير اصلاحا لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية (9):

1- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، فقد يكون ذلك غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.

2- لابد أن يكون التغيير نحو الأفضل، حتى يمكن ان نطلق عليه اصلاح.

3- أن يكتسب التغيير صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه Irreversible ، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن عدها إصلاحاً ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً. وتعد مسألة تمكين المرأة ورفع مستوى مشاركتها السياسية احدى مجالات الاصلاح المهمة إذ إن تقليص فجوة النوع الاجتماعي يتم من خلال ادماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسة، والارتقاء بالمرأة، والسماح لها بالمشاركة في صنع القرار مع الرجل، في مختلف المجالات (10) منها المشاركة السياسية وحقها في الانتخاب وفي صوغ السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية الشاملة واستدامتها .

3- نبذة تاريخية عن مفهوم الاصلاح: ادت التحولات التي شهدها النظام العالمي من عولمة وانفتاح ديمقراطي الى فتح المجال نحو طرح مفهوم الاصلاح والتغيير الديمقراطي لاول مرة بصورة نوعية بوصفه مطلب انساني ملح، إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، وقد تناولتها كتابات قدماء المفكرين اليونان كـ (أفلاطون وأرسطو) من خلال الدعوة الى قيم العدالة والقوانين التي لها تأثير في واقع الدولة والمجتمع والتي تنتج حالة الاسقرار السياسي وما يترتب عنها في ترسيخ العدالة الاجتماعية* فالمجتمع يعيش الحالة الافضل عندما يكون من يحكمه اشخاص لديهم حسن الخلق وقوة العقل ويمكن القول إن فكرة الإصلاح مثلت بشكل دائم توجهات واهداف الكثير من رموز المجتمع كـ (الفلاسفة وقادة الحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم).

وفي مدىً اقرب اي في القرن الماضي، برز مفهوم الاصلاح والتحولات الديمقراطية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي لاول مرة بوصفه مطلب انساني ملح، إذ شهدت

الدول التي كانت جزء من الاتحاد السوفيتي تحولات سياسية وانتقال من النظام الشيوعي أو نظام الحزب الواحد الى النظام التعددي بما يمكن وصفه بأنه تحول شامل عن المفاهيم والنماذج السياسية التي ظلت سائدة خلال الحقبة الشيوعية الى اطر ومفاهيم جديدة ترتبط بقيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان من حيث الارتقاء بواقعه المعيشي والتنمية الاقتصادية والبنيوية والخدمية ومايستتبع ذلك من اسس تتعلق بالرقابة ومحاربة الفساد .

وخلال الاعوام من 2002– 2005 اصدرت الأمم المتحدة برنامجا انمائيا شمل مجموعة تقارير تضمنت التحديات الرئيسة التي تواجه الدول العربية في حينها. اذ حددت ثلاثة تحديات؛ الأول حول الحكومات والتنوّع السياسي، والثاني يخص تمكين المرأة، والثالث يتعلق بالفجوة المعرفية بين العرب وبقية العالم. وفي الحقيقة فان هذه العناوين تمثل أهم مايواجه الدول العربية من تحديات لغاية الان ، فالدولة تنمو وتكبر بفضل مايتمتع به مجتمعها من حيوية ونشاط ديموغرافيا واقتصاديا ، وعملية التغيير لابد ان تعالج البنية الثقافية للمجتمع عندما تتوخى الدولة بناء أُمة معاصرة في بنية ثقافية سياسية معينة تحمل في طياتها عناصر ثقافية سياسية تاريخية أذ تشكل تلك العناصر مجالا معيقا لعملية التحديث والاصلاح التي يتوخاها ويسعى اليها الجميع في حال كانت تلك الموروثات تمثل عناصر ثقافية مضادة للدولة (11) .

المبحث الثاني : الاصلاح السياسي في العراق

من المعروف إن النظام الديمقراطي يقوم على مجموعة عناصر أساسية أهمها دستور ينظم عمل مؤسسات الدولة وتعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة يتم من خلال انتخابات حرة ونزيهة يختار الشعب فيها ممثليه في البرلمان والحكومة لتحقيق استقرار سياسي وأمني يتيح لتلك الدولة التطور والازدهار والعيش الكريم ، إلا أن توفر عنصر أو اكثر من عناصر الديمقراطية في دولة ما لايعني بأنها تمتلك ديمقراطية حقيقية فهناك دول عدة فيها تعددية وانتخابات إلا إنها تشهد عنفا سياسيا وعدم استقرار(12) لذا فإن التطور في المسار الديمقراطي يتطلب نظام سياسي قائم على أسس صحيحة يمكن أن ينتج دولة قوية قائمة على المؤسسات

الحديثة والمتطورة والتي تمتلك عناصر قوتها من الشعب من خلال مشاركة فعلية للرجال والنساء في العمل السياسي وأداء الادوار المطلوبة بكفاءة وإصلاح أي انحراف أو خلل فماهي الاسباب الموجبة للاصلاح وماهي معوقاته؟

المطلب الاول : الاسباب الموجبة للاصلاح

من خلال ماتقدم حول مفهوم الاصلاح السياسي يمكن الاستنتاج بأن العملية السياسية في العراق تعاني من مجموعة اختلالات في مفاصل عدة وتتطلب اصلاحها، منها مايعد من أساسيات العملية السياسية ومنها ماهو نتائج لممارسات خارج نطاق الدستور والنهج الديمقراطي كان للظروف الداخلية والخارجية دورا في التسبب بها فما هي تلك المفاصل التي تستوجب اجراء اصلاحات ؟

أولا– اصلاح اساسيات العملية السياسية ؛ وهي المرتكزات التي ارتكز عليها النظام الديمقراطي العراقي بعد**2003** نذكر منها :

1– الدستور : يعد الدستور القانون الاساسي الذي يتكفل ببيان شكل الدولة ونظامها السياسي واختصاص السلطات فيها ، فضلا عن تنظيم العلاقة بين تلك السلطات اي تنظيم شؤون السلطة وتحديد الهيآت السياسية فيها ، وهو الوثيقة الضامنة لحقوق الافراد والدستور هو الذي ينشئ السلطات العامة في الدول ومن خلاله تكتسب شرعيتها وبالتالي لايجوز لها ان تخالف القانون الذي اقامها لانها ان فعلت ذلك هدمت اساس شرعيتها. وان وجود الدستور يعد الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون لأن الدستور يقيم السلطة في الدولة ويؤسس وجودها القانوني ويحيط نشاطها باطار قانوني لاتستطيع الحياد عنه فضلا عن تقييد سلطاتها كونه ينظم السلطة فيها ووسائل ممارستها الى جانب تعيين حقوق الحاكم وتحديدها كما انه يقيد جميع السلطات المنشأة في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) فهو الذي انشأها ونظمها وبين اختصاصها (**13**). ولكون الدستور يمثل المرجع الاساس في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويكرس بقواعده شكل النظام السياسي القائم ويحدد لمصلحة من ستكون السلطة لذا فان استمرار العمل بالدستور يرتبط بما يستجد من تحولات وهو بذلك

يتفاعل مع وقته ومع الظروف المحيطة والتي تعين مسار القواعد الدستورية وشكلها ومن ثم صياغتها (14) فالدستور العراقي الدائم لسنة 2005 ، تمت كتابته في ظل ظروف واوضاع استثنائية وخضع لتوقيت زمني في اعداده ولم ياخذ الوقت الكافي لصياغته ودراسة ومناقشة فقراته من كل الجوانب ، واعتمدت مسالة التوافق في اعداده والاتفاق عليه من قبل الكتل السياسية كل بحسب مايخدم توجهاته ومصالحه الفئوية ، فكان الاختلاف بين الفئات السياسية يحكم جميع جوانب الموضوع بدءاً من اسم الدولة وحتى الاستفتاء على الدستور، لذا لابد من تعديل بعض نصوصه بسبب تناقضها مع اخرى أو تعدد وجوهها وانها تحتمل اكثر من معنى وتحتاج الى تحديد وتوضيح اكبر (15) ، وعند التصويت كان جليا انه لن يرضي طموحات الشعب المتوخاة باطيافه وتياراته السياسية المختلفة، على امل ان يجري تعديله لاحقا ، الا انه لم تجرِ عليه اية تعديلات لغاية الوقت الحاضر وظلت الفقرات المثيرة للجدل محل جذب وشد بين الفرقاء السياسيين الى جانب المشاكل الدستورية التي ظهرت من خلال التطبيق والأزمات السياسية التي خلقها غموض النص أو قصوره عن إعطاء صورة واضحة للفكرة أو المبدأ الدستوري الذي يعبر عن إرادة الأمة (16) .

ومن الاصلاحات المطلوبة نذكر على سبيل المثال لاالحصر؛

أ– نظام الحكم وصلاحيات صانع القرار :

– توجد مطالبات مستمرة ومتجددة بتعديل الفقرات الخاصة بنظام الحكم من قبل جهات عده ومنهم سياسيين وبرلمانيين ايضا، من نظام برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي"، لأجل التخلص من مسألة المحاصصة وما تسببت به من مشكلات واثار ضارة على العملية السياسية الجارية في العراق منذ 2003 ولغاية اليوم . إلا إنه من المستبعد أن يتم هذا التعديل بسبب ممانعة المكون الكردي الذي يرفض هذا الامر بدعوى عودة شكل من اشكال التفرد بالسلطه، ومع وجود فقرة بالدستور تتيح عدم امكانية تعديله اذا رفضته ثلاث محافظات فإنه من الصعب القيام به (17).

– ان رئيس مجلس الوزراء بحسب الدستور العراقي هو الذي تقع على عاتقه مسؤولية ادارة الدولة وتسيير شؤون الحكم وهو القائد العام للقوات المسلحة حسب نص المادة "78" من الدستور* لذا وجب ان تكون الوزارة متجانسة وتعمل بانسجام ، ويتحقق ذلك عندما يكون الوزراء متعاونين مع رئيس الحكومة ، ولديهم رغبة حقيقية في انجاز مهامها، فضلا عن ضرورة امتلاكه صلاحيات واسعة في ادارة كابينته الوزارية واتخاذ القرارات التي يتطلبها عمل الحكومة ، إذاً لابد من تعديل الضوابط التي تحدد سلطة رئيس الوزراء لاسيما عند اختيار الكابينة الوزارية واقالة بعض الوزراء غير الكفوئين أو الفاسدين، وذلك مالم يتحقق فعليا اذ ان انتماء كل وزير الى حزب او كتلة سياسية معينة تدعمه وتسند قراراته وان جانبت الصواب وقد تتستر على الاخطاء التي يرتكبها، قد عقد الامر وجعل من الصعوبة على رئيس مجلس الوزراء ان يقوم بتوجيه الوزراء بحسب مايرى لتنفيذ السياسة العامة، وان يقوم بمحاسبة هؤلاء عن التقصير الذي قد يصدر منهم، كون الجهات السياسية التي ينتمون اليها ستدعمهم وتمنع عنهم المساءلة والمحاسبة بأي شكل من اشكالها، على اساس ان رئيس مجلس الوزراء هو ليس الا مرشح حزب كما هو حال الوزراء مرشحين من الحزب نفسه او احزاب اخرى(18) في حين إن رئيس الوزراء هو من يتحمل المسؤولية عن الفشل في حال وقوعه فضلا عن مايمكن ان يسببه ذلك من عدم تجانس في عمل الكابينة الوزارية، لذا لابد من دعم سلطة رئيس الوزراء وذلك من خلال تعديل بعض القوانين الخاصة بذلك نذكر منها(19):

1– المادة 78 والتي تنص على " رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب " تتطلب تغيير توصيف رئيس الحكومة من رئيس مجلس الوزراء الى رئيس الوزراء كونه الرئيس الفعلي للوزراء .

2– تعديل المادة 81– أولاً" والتي تنص على " يقوم رئيس الجمهورية، مقام رئيس مجلس الوزراء، عند خلو المنصب لأي سببٍ كان" اذ لا يمكن أن يقوم رئيس الجمهورية، مقام رئيس

الوزراء، كونه يمتلك صلاحية طلب سحب الثقة من رئيس الوزراء بموجب المادة 61- ثامنا- ب-1 .

3- وقد يكون مبدأ تعيين رئيس الوزراء من قبل مجلس النواب السبب في اضعاف سلطته مما يتطلب تعديل هذه القاعدة الدستورية وجعل اختيار رئيس الوزراء بشكل مباشر كما في النظم الديمقراطية العريقة، اي من يحقق الاغلبية المطلقة (النصف+ واحد) من اصوات الناخبين هو من يحق له تشكيل الحكومة ، مما يتطلب – تعديل (المادة 76- أولا) والتي تنص على " يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء..." فضلا عن اهمية تحديد الكتلة الأعلى "قبل الانتخابات" لرفع الغموض.

4- يذهب اغلب المختصين في مجال القانون الدستوري الى ان صلاحيات مجلس النواب واسعة جدا اذ ترجح كفتها على كفة السلطة التنفيذية خلافا لمانصت عليه المادة 47 من الدستور العراقي والتي أكدت على مبدأ الفصل بين السلطات*، فانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق مجلس النواب وليس عن طريق الشعب تجعل الرئيس يستمد شرعيته من مجلس النواب، اي تضع المجلس في مركز اعلى من مركز الرئيس وبالتالي يمكن ان يكون الرئيس خاضع لمجلس النواب (20).

5- لقد جرد الدستور العراقي رئيس مجلس الوزراء من حق الاعتراض على القوانين التي يسنها مجلس النواب، ومنح هذا الحق لرئيس الجمهورية وفقا للمادة 138 من الدستور وان رئيس الجمهورية هو من يحق له الاعتراض المؤقت على القوانين التي يسنها مجلس النواب، مايعني منحه حق ممارسة دورا تشريعيا وهذا يعد خرقا واضحا لمبدأ الفصل بين السلطات .

6- اتاحت المادة 64 من الدستور العراقي لمجلس النواب سلطة الحل الذاتي، فالسلطة التنفيذية لاتملك سوى ان تطلب من مجلس النواب ان يحل نفسه بالاغلبية المطلقة، ومن غير المتوقع أن يوافق اعضاء مجلس النواب على حل مجلسهم، وبذلك فقدت السلطة التنفيذية في العراق أقوى وسيلة فعالة لمواجهة السلطة التشريعية، فالدستور العراقي عزز من سيطرة

مجلس النواب على السلطة التنفيذية، بربطه حل البرلمان باستقالة مجلس الوزراء، الامر الذي يترتب عليه عرقلة سير العملية السياسية في العراق (21).

ب- اصلاح النظام الانتخابي : لابد من اصلاح منظومة الانتخابات سواء التشريعية أم انتخابات مجالس المحافظات فبالنسبة الى انتخاب مجلس النواب فانه يؤخذ عليه إنه يعتمد نظام التمثيل النسبي لتشجيعه على تشكيل حكومات ائتلافية؛ مما يؤدي إلى الجمود التشريعي، وتجزأة الاحزاب، وحصول الأحزاب الصغيرة على سلطة ونفوذ كبيرين بنحو غير متناسب، ولا يكون الناخبون قادرين على فرض المسائلةعن طريق التخلص من أولئك الذين لايرغبون بهم ، وهذا لايعني أن البدائل لاتحتوي على عيوب، مثل نظم الاغلبية التعددية والأنظمة المختلطة لذلك من المهم تقييم التوازن بين المزايا والعيوب مع الاخذ بالحسبان خصوصية الحالة العراقية (22).

وبالنسبة لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم 36 لسنة 2008: الذي ينص على " ان كل مدينة عراقية هي دائرة انتخابية وعملية الانتخابات تجمع ما بين القائمة المغلقة والمفتوحة"، اي ان كل ناخب مجبر على اختيار قائمة تابعة لحزب، وقد صوت مجلس النواب على مقترح التعديل الثاني له في الاول من آب2012 بدون الاخذ بالتعديلات الضامنة لتمثيل حقيقي لارادة العراقيين وهو امر اثار استياء الكثير من العراقيين كونه لايلبي طموح الناخبين بالاصلاح والتغيير (23)، ولا يتوافق مع قرار المحكمة الاتحادية الخاص بقانون انتخابات مجالس المحافظات.. فالقانون بصيغته الحالية قد تسبب بظلم فاضح لشريحة كبيرة من الشعب العراقي وبعد ان اثبتت التجربة الخلل المترتب عن تطبيقاته السابقة ، لابد له ان يخضع الى التعديل ، فضلا عن ان المحكمة الدستورية كانت قد اقرت بعدم دستورية منح المقاعد الشاغرة الى الفائز الاكبر(لذا فانه يعد مخالف لقرار المحكمة) ، ويؤكد عدد من المختصين منهم القاضي وائل عبد اللطيف على وجوب تعديل القانون وفقا لقرار المحكمة الاتحادية الذي يعد الفصل في مثل هذه المسائل ، وتجاوبا مع المطالب الشعبية ايضا ولمنع تكرار وصول المرشحين الى مجالس المحافظات بأقل من مائة صوت وحرمان من حقق

أكثر من عشرة آلاف صوت . مايصفه كثيرون بانه غير منصف للناخبين ايضا بتحويل اصواتهم الى اشخاص لم يصوتوا لهم (24).

جـ- الفدرالية وتجزاة العراق : الفدرالية التي طرحها الدستور العراقي والتي تضمنتها المادة 112 تنص على "يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية "اما المادة 113 فقد أقرت بان إقليم كردستان إقليما اتحاديا في الفقرة اولا منها وفتحت الباب أمام تشكيل أقاليم أخرى في الفقرة ثانيا ، ويمكن القول بان مسألة الفدرالية يمكن ان تنسجم مع اقليم كردستان الذي كان بوضع شبه مستقل منذ العام 1990 ولغاية 2003 فضلا عن الطبيعة الديموغرافية له والظروف السياسية التي حكمت علاقته بالمركز على مدى عقود عدة، في حين ان تطبيقها على مناطق اخرى على اساس طائفي او عرقي يمكن ان يقود الى تقسيم العراق ، لاسيما في ظل الاجواء السياسية والامنية التي يحركها الاستقطاب الطائفي والمماحكات السياسية، وما يمكن ان تسببه الافكار الخاصة بالفدرالية الفئوية من توتر في العلاقة مع الحكومة المركزية والمحافظات الاخرى ، وفي هذه الحالة فان مبدأ الفدرالية يتعارض مع مبدأ العراق الواحد .

2- نظام التوافقات السياسية (المحاصصة): منذ تشكيل مجلس الحكم عام 2004، تم اعتماد مبدأ المحاصصة في تسمية أعضاؤه بحسب انتماءاتهم العرقية والطائفية، فبموجب نتائج الانتخابات المتتابعة فإن رئيس الوزراء كان من الاغلبية الشيعية في مجلس النواب، وحيث أن التقسيم على اساس فئوي ولغرض عدم تهميش احدى الفئات جرى العرف على ان تتشكل حكومة توافقية سميت في بادئ الامر حكومة وحدة وطنية، ثم حكومة شراكة وطنية، وهي في الحقيقة وكما اتضحت من خلال عدة حكومات تولت مسؤولية الحكم ، هي حكومة محاصصة جرى فيها تقسيم المناصب بموجب حصص بحسب نتائج الانتخابات، وحيث ان رئيس مجلس الوزراء من الشيعة لذا اتفقت القوى السياسية على ان يكون رئيس مجلس النواب من السنة، وان يكون منصب رئيس الجمهورية من حصة الكرد، في نظام برلماني يمنح السلطة لرئيس مجلس الوزراء عندما يمتلك الاغلبية المطلقة (النصف +1) في مجلس

النواب، ولكن في الحالة العراقية فإن رئيس مجلس الوزراء لايمتلكها ولابد له من التحالف مع كتل اخرى لتحقيقها كي يتاح له تشكيل الحكومة، ويحتاج الى دعم الاحزاب والكتل السياسية متمثلة بالنواب في البرلمان لبرنامجه الحكومي، وإن عدم امتلاكه الاغلبية المطلقة جعله مضطرا لقبول ترشيحات الاحزاب السياسية الاخرى لغرض تشكيل الحكومة، ومن جانب آخر فإن (المادة 1) من الدستور تنص على أن "نظام الحكم.. نيابي (برلماني)"، ولكن التوافقات السياسية منحت منصب رئيس الجمهورية صلاحيات اتخاذ القرارات في مجالات يفترض انها تخص رئيس الوزراء فاصبح رئيس الجمهورية فاعل ومشارك في سياسة الحكومة، في حين ان منصبه هو منصب تشريفي. وأضعفت رئيس الحكومة إزاء مجلس النواب أيضاً، اذ مكّنواَ الأخير من التصويت على اسقاطه، بينما هو عاجز عن حل المجلس الا بموافقة رئيس الجمهورية!! ان هذه الاحزاب المتنافسة فيما بينها على المكاسب وتحقيق المصالح الخاصة بها دون المصلحة الوطنية اعتمدت نظام الصفقات والتوافقات في عملية تشكيل الحكومات وليس نظام المؤسسات ، وهو ماجعل كل حزب يشعر انه امام غنيمة ، يجب ان ياخذ منها مايستطيع من خلال ممثليه ، سواء كانوا في موقع وزاري او في المديريات العامة والمحافظات او ما شاكل ذلك (25) كما ان الملاحظ على ارض الواقع بان تلك الكتل تمارس دور المعارضة في البرلمان وهي ممثلة في الحكومة فهي تضع قدم في السلطة والاخرى في المعارضة وفي الوقت نفسه لايمتلك رئيس مجلس الوزراء الحرية في تعيين الوزراء كما يشاء وانما هو ملزم بترشيحات تلك الكتل وفقا لنظام المحاصصة، الذي انسحب على المواقع والمناصب الاخرى في الدولة ، وهكذا تم استنبات المحاصصة التي انبتت بذورها قاعدة : إنَّ الاكفأ ليس هو الذي يأتي الى ادارة الدولة بالضرورة، فقد يكون الاكبر حجما في الحكومة ، أصغر حجما في المجتمع، والأصغر حجما في الحكومة، أكبر حجما في المجتمع (26) لقد تسببت المحاصصة الفئوية في الكثير من الصراعات بين الاحزاب السياسية انعكست بدورها على الواقع العراقي وتسببت في هشاشة الاوضاع الأمنية، وسيطرة الارهاب وماترتب عنه من خسائر بشرية وتدمير للقطاعات الاقتصادية وتراجع التنمية وغير ذلك من المشكلات التي يعاني منها البلد.

ومن جانب آخر وحيث ان مجلس الوزراء في النظام البرلماني هو المسؤول عن ادارة شؤون الدولة لذا وجب ان تكون الوزارة متجانسة وتعمل بانسجام ، ويتحقق التجانس والانسجام عندما يكون الوزراء متعاونين مع رئيس الحكومة ، ولديهم الرغبة الصادقة في انجاز مهامه فضلا عن ضرورة امتلاكه الصلاحيات التي تتيح له ادارة الوزارة ، لذا لابد من تغيير الضوابط التي تحدد سلطة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية فضلا عن ضرورة اختيار الوزراء من بين اعضاء القائمة الفائزة والتي ينتمي اليها رئيس الوزراء كما هو موجود في النظم البرلمانية والتخلص من هذا الوضع الذي بات يربك حياة السياسيين والمواطنين ويضعف الدولة ، فلابد ان تجرى عملية اصلاح حقيقية والتخلص من نظام المحاصصة الطائفية السياسية مع الاخذ بنظر الاعتبار مطالب الجماعات الاثنية وحقوقها بالمساواة السياسية في ادارة السلطة والثروة ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (27).

3- الاحزاب السياسية : تتسم اغلب الاحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية بانها تعمل تحت هويات فرعية احزاب (شيعية،سنية، كردية ،تركمانية ...الخ)، في حين ان النظام الديمقراطي في الديمقراطيات العريقة يقوم على تعددية حزبية بهوية وطنية مايعني ان كل حزب يعمل ضمن الهوية العامة والشاملة للدولة وليس الهوية الاثنية او العرقية وان بعض من هذه الاحزاب عمد بغرض كسب اصوات انتخابية الى التحريض المستمر واثارة القاعدة الانتخابية له من خلال تصوير ظلم وتهميش لها، رغم انهم مشاركون في المناصب السيادية والوزارية ، هذا الاختلاف تسبب بشرخ اجتماعي وهو في حقيقته اختلاف مبدأي في طبيعة منهج تلك الاحزاب التي تسعى الى تحقيق اكبر قدر من المكاسب واستقطاب الناخبين على حساب أمن واستقرار وسلام المجتمع، والبعض منها جذوره تعود لاحزاب شمولية رافضة للعملية السياسية وتسعى الى تقويضها بكل السبل . واذا كان تأجيج المشاعر الفئوية احد اسباب السجال والصراع في الداخل العراقي فإن استثماره من قبل جهات خارجية ادى الى اثارة النعرات وتأليب البعض على البعض الاخر والتدخل بحجة حماية هذا الفريق أو ذاك، لاسيما الكيانات الفرعية (28) .

ان اخفاقات العملية السياسية الجارية هو عدم قدرتها على تعزيز التعددية في اطار الاندماج الوطني والمشاركة كما كان ينبغي بل لقد اوجدت هذه العملية حالة من التشتت والتشرذم وبيئة من الكراهية والضغائن والاحقاد، واصبحت التعددية غطاء للمحاصصة الطائفية التي اسست لحالة طائفية سياسية ومذهبية شديدة عززت بدورها حالة الاستقطاب المجتمعي التي عملت على تمزيق النسيج الوطني والاضرار بالهوية الوطنية (29) ان الاصلاح الحقيقي يتمثل في وجود احزاب شاملة وجامعة وتمتلك رؤية ومنهج خاص لادارة الدولة وليس هوية اثنية او دينية فقد ثبت بالتجربة الاختلافات الكبيرة بين احزاب لديها الهوية الفرعية نفسها وتختلف في فكرها ومنهجها لادارة الدولة، وكلما كانت العناصر المكونة للحزب من كل الفئات الاجتماعية كلما زاد ذلك في حالة التقارب والتالف واللحمة الوطنية، هذا من جانب ومن جانب اخر فان كثرة الاحزاب السياسية ورغبتها جميعا بالمشاركة يعد أحد اسباب تشرذم الحكومة وضعفها وتعدد مصادر اتخاذ القرار. ومن هنا فإن تشكيل وتمويل وعدد الاحزاب السياسية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات يتطلب وضع قوانين جديدة تنظمه، وهو يعد من اهم الاصلاحات التي يمكن ان تنعكس نتائجها على العملية السياسية برمتها، من خلال نظام ديمقراطي يكون الحزب الوطني وليس الفئوي الفائز في الانتخابات هو الذي يشكل الحكومة وتحرص الاحزاب الاخرى التي لم تحقق الفوز على اداء دورها في الرقابة مما يفتح الباب أمام مكافحة الفساد واصلاح المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان الذي يعد الجهة التشريعية الأهم، وعلى الرغم من أهميتها بوصفها ممثلة عن الشعب فإن شرخا كبيرا يظهر بينها وبين عامة الشعب الذي فقد ثقته بها بسبب سعيها للحصول على امتيازات ارهقت موازنات الدولة في الوقت الذي تشهد جلسات المجلس غياب اكثر من نصف أعضائه في معظم الاحوال، أو يلجأ حزب أو كتلة الى مقاطعة جلسات البرلمان فيقاطعها كل النواب الذين ينتمون له غير مكترثين بمصالح الدولة . كما ان بعض النواب تعود ان يحضر فقط في جلسة ترديد القسم .

ثانيا: العوامل الضاغطة باتجاه الاصلاح :

1- الفساد المستشري في مفاصل الدولة والذي يتطلب اصلاحات هيكلية وقانونية لمكافحته ووضع سياسات تنتشل العراق من حالة التدهور ، الى واقع افضل يشعر من خلاله المواطن بأن النظام السياسي الذي يعيش في ظله يؤدي ماعليه لصالح بلده وشعبه، اذ تعد التنمية والتوزيع العادل للثروة وايجاد فرص العمل وماسسة تقديم الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات العيش من صحة وتعليم وسكن وعمل وكفاية الدخل الفردي، كل ذلك يتطلب تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون. وضرب ومواجهة الفساد بأشكاله وعوامله وإمتداداته كافة التي تعدت المجال المؤسسي والإداري والمالي والسياسي إلى الفضاء العمومي وإلى تفاصيل الحياة اليومية برمتها ومحاربة الرشوة والوساطة والولاءات والإنتفاعية والوصولية وسوء إستعمال السلطة وإستغلال النفوذ لتبديد المال ونهب ثروات المجتمع (30)

.

وقد اعلن رئيس الوزراء د.عادل عبد المهدي استراتيجية مكافحة الفساد التي تتطلب معالجة جذر الفساد في الدولة العراقية منذ العام 2003 والذي يتألف من أربعين منفذا رئيسا للفساد، لابد من التركيز عليها في المرحلة الأولى، حتى تستطيع الدولة أن تسترجع فيها قدرتها وهيبتها. هذه الآلية التي تسمى بالملفات الرئيسية للفساد، منها على سبيل المثال: تهريب النفط، ملف العقارات، المنافذ الحدودية، الجمارك، تجارة الذهب وتهريبه، السجون ومراكز الاحتجاز، السيطرات الرسمية وغير الرسمية، المكاتب الاقتصادية في المؤسسات والمحافظات والوزارات، تجارة الحبوب والمواشي، شبكة الاتصالات والإنترنت والهواتف النقالة... إلخ. تُضاف هذه القطاعات الأربعين الرئيسية إلى الكثير من ملفات الفساد المُكتشفة بالأساس، لكن لم يتم تفعيل الأدوات والمؤسسات القضائية والتنفيذية لمتابعتها. تقدر الحكومة العراقية تلك الملفات بحوالي 13 ألف ملف للفساد، يقدر المتورطين فيها بقرابة مليون مشتبه، بين فاسدين ومتعاونين ومرتشين ومعطلين للقانون العام، تتراوح دائرة المؤسسات والإدارات المتورطة بها من التعليم والقضاء، وتمر بالتهريب والرشاوي، ولا تنتهي بوزارتي النفط والدفاع، اللتان تُعدان من أكثر وزارات العراق فسادا على الإطلاق (31) .

2- التطرف والارهاب

تعرض العراق لموجات همجية من الارهاب تحت مسميات عده بعد الاحتلال الامريكي في 2003/4/9 دفع العراقيون بلدا وشعبا ثمنا باهضا لها وعلى الرغم من ان الارهاب استهدف دول عدة في المنطقة الا ان تركيز ضرره في العراق كان بسبب وجود حالة الاحتقان التي ادت الى التطرف ودفعت ببعض من هؤلاء المتطرفين الى ان يكونوا حاضنات للارهاب الذي لايعرف دينا ولا عرفا انسانيا لذلك عم الضرر على جميع العراقيين والقى بظلاله على جوانب سياسية أمنية اقتصادية فضلا عن الجوانب الاجتماعية والصحية والتربوية اذ أضعف سلطة الدولة وتدهور الوضع الامني فكانت الخسائر البشرية كبيرة ومعاناة للكثير من العوائل التي نزحت من مناطق سكناها وعاشت في الخيام تحت قساوة الطقس ونقص الماء والغذاء والدواء وارقام مخيفة عن الارامل والايتام والشهداء من القوات الامنية والضحايا المدنيين وبقي الفكر المتطرف للارهاب اخطر مايهدد أمن وسلام ووحدة العراق مما يستوجب اصلاحات عاجلة وكبيرة لمعالجة اسبابه واصلاح الخلل البنيوي الذي ادى الى تفشي التطرف والارهاب وتمزيق الوحدة المجتمعية .

3- المظاهرات الحاشدة التي شهدتها محافظات عدة ومنها العاصمة بغداد والتي تطالب بالخدمات من كهرباء وماء صالح للاستعمال لاسيما ماشهدته المحافظات الجنوبية من شح في مناسيب المياه التي هددت حياة المواطنين والثروة الحيوانية والزراعة كما طالب المتظاهرين بتنمية وتطوير البنية التحتية للمدن وتحسين خدمات التعليم وزيادة اعداد الابنية المدرسية وتعديل المناهج الدراسية وتطوير القطاع الصحي وتوفير العلاج المناسب والمجاني للطبقه الفقيرة وتوفير فرص عمل للعاطلين ومعالجة اسباب الفقر ومكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين وسارقي اموال العراق الذين كشفت عنهم الهيئات الرقابية ولم تجري محاسبتهم وكشف الاخرين العابثين باموال الدولة بعد ان اصبح العراق بحسب التقارير الدولية من بين اكثر الدول في الفساد المستشري ، كما طالب المتظاهرون باصلاح العملية السياسية في تغيير شكل النظام والغاء الامتيازات الممنوحة للبرلمانيين والدرجات الخاصة ومنها امتيازات التقاعد

للبرلمانيين ،لذلك اصبح الاصلاح السياسي من الضروريات التي لم يعد بالامكان تجاهلها أو اغفالها .

المطلب الثاني : معوقات الاصلاح السياسي في العراق

1- عدم وجود ارادة حقيقية للاصلاح لبعض القائمين على اجهزة الدولة ولمقاومة مافيات الفساد والسياسيين من ذوي المصالح الذين لايرغبون بتغير الحال ويعارضون لأي نهج اصلاحي وتحالفهم ضد من يحاول اجراء اصلاحات وعمل سد منيع ضده وتسقيطه سياسيا . ان اشد مايخشاه بعض الفاسدين من المتصدين للعمل السياسي هو تعرضهم للحساب والمساءلة القانونية وفتح ملفات فسادهم وجرائمهم بحق العراق لذا سيفعلون كل شيء من اجل عرقلة حدوث اصلاح حقيقي يمس مصالحهم(32) . ونتيجة لغياب المشروع الوطني والإرادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة، فإن النظام السياسي في العراق لم يستكمل بناء أركانه كنظام حكم ديمقراطي تحكمه إجراءات تقوم على الوعي والإيمان والالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية. كذلك لم يستكمل النظام بناء مؤسساته الدستورية الضامنة لاستمراره ونضجه وتثبيت أركانه ليصل إلى مرحلة طرح القوى السياسية نفسها كمحور لبناء النظام الديمقراطي اعتماداً على تعزيز مبدأ التشاركية وحكم القانون وبروز دور المؤسسات (33).

2- جمود المؤسسات والنظم المتبعة في ادارة الدولة وتشابك الادوار فيها مما يعيق عملية الاصلاح بمعنى ان المؤسسات السياسية القائمة عاجزة عن استيعاب نتائج التغيير التي قد ترفعها قواها الاجتماعية تلبية لما طرأ من حاجات وأغراض لم تعد المؤسسات في حالتها التي هي عليها قادرة على إن تستجيب لها مما يعني بعبارة أخرى افتقارها للمرونة في التعامل مع أمثال تلك المطالب (34) .

3- عدم الاستقرار الامني الذي عاشه العراق خلال عقد ونصف من الزمن باستثناء مقاطع زمنية متداخلة مع فترات ساخنة لاتسمح باقامة واستمرار عملية الاصلاح التي يفترض بها الاستمرارية . اذ ان عدم الاستقرار يشتت الجهود التي يفترض توجيهها للتطوير والتحديث والتنمية ويوجهها باتجاه التغلب على الاوضاع الامنية غير المستقرة.

4- التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية بما يربك الساحة السياسية ويثير توترات بين اقطاب العملية السياسية الامر الذي لايسمح باجراء اصلاح سياسي كون الاصلاح السياسي يتطلب حالة من الاستقرار واجماع وتكاتف كل الجهود.

5- هيمنة الاحزاب السياسية الكبرى على االواقع السياسي وعدم قدرة التكتلات الاخرى على منافستها مما يجعل ادارة العملية السياسية بيدها وتتحكم فيها وهي من يحدد مسألة الاصلاح من عدمها.

6- نقص السيادة والتدخلات من الجانب الامريكي في مسائل مهمة كالانتخابات وتشكيل الحكومة ودعمها لجهات محددة دون اخرى بما يجعل المشهد جامدا لايتغير.

7- اتساع حجم الفساد واستشرائه في عملية تشكيل الحكومة او منصب المحافظ أو في مجالس المحافظات وحتى في مجلس النواب، فالمناصب باتت تباع وتشترى بحسب الكثير من السياسيين وهذا ما تؤكده النائبة السابقة في البرلمان العراقي ريزان الشيخ. اذ تتحدث عن وجود وزارات في الحكومة الاتحادية تباع بعشرات ملايين الدولارات، وأشارت إلى أن سبب ذلك يعود إلى "المحاصصة" التي أساءت لمؤسسات الدولة العراقية وفق قولها. ومع أن النائبة السابقة لا تمتلك أرقاما دقيقة حول عمليات البيع والشراء، فإنها تؤكد وجود حرص و"دهاء" لدى الأحزاب والشخصيات التي تتعامل مع هذا الملف في عدم ترك أي أثر عليها(35) ان تلك المناصب باتت تباع وتشترى مما يجعل المال هو المتحكم في وصول شخصيات تتقلد تلك المناصب ويحجبها عن الاشخاص من ذوي الكفاءة والرغبة في الاصلاح.

8- عدم وجود قوانين صارمة تجاه من يثبت فساده وافلاته من العقاب لاسيما بعد صدور قوانين عفو عام اعادت بعض الفاسدين الى الواجهة ثانية بدل من محاسبتهم ومقاضاتهم وهو بالتاكيد امر يحبط اي عملية اصلاحية فضلا عن التاثير المعنوي لمثل هذا الامر على الاشخاص الذين يرغبون بالاصلاح.

9- وجود سلطات اخرى تتحكم بحياة وعمل المؤسسات غير سلطة القانون الاوهي سلطة العشائر وعلى الرغم من مواقفها المشرفة في ظروف خاصة مر ويمر بها البلد الا ان دعم

بعض تلك العشائر لاشخاص فاسدين او فاشلين لمجرد انتمائهم للعشيرة تسبب في صعودهم الى مواقع مهمة مما القى بظلاله على طبيعة عملها وما تسبب به من اضرار.

10- ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الكثير من السياسيين لاسيما اؤلئك الذين يقضون الدورة الانتخابية خارج العراق ولايظهرون الا في وقت الانتخابات أو المغانم التي يسعون لها ويعملون على تغليب المصلحة الشخصية أو الحزبية الضيقة على المصلحة العامة كما حصل في موضوعات اقرار القوانين أو تشكيل الحكومة وبدلا من الجلوس في مجلس النواب ومناقشة المسائل المختلف عليها يذهبون الى كافتيريا المجلس وكانهم في نزهة ويتركون مصالح البلد في مهب الريح.

11- الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام المحلي، وانسياقه وراء أجندات مموليه سيئة النية، عمل على تغذية وتفاقم الأزمات, ولاسيما الأزمة السياسية – الأمنية، وإرباك الرأي العام العراقي وشوش على المبادرات الاصلاحية لاسيما وان وسائل الاعلام تلك ضد العملية السياسية برمتها(36).

المبحث الثالث : المرأة والاصلاح السياسي في العراق

المطلب الاول – المشاركة السياسية للمرأة واثرها في الاصلاح:

كما سبق وان ذكرنا بأن المشاركة السياسية للمرأة تعد احد ضرورات الاصلاح السياسي وفي الوقت نفسه هي احد مؤشراته ويتجلى ذلك من خلال عناصرعدة نذكر منها مايتعلق بتمكين المرأة والدور الرقابي لها واثرهما في الاصلاح:

أ- تمكين المرأة ؛ وهو من التحديات الاساسية في دعم مشاركة المرأة في جميع المجالات سواء منها السياسية أم الاقتصادية أم الوظيفية وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار، وزيادة نسبة تمثيلها فيها، وفي عضوية الأحزاب السياسية والنقابات، والجمعيات المهنية،

ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن المؤسسات العربية والإقليمية والدولية. وان تحقيق ذلك يعد احد الاصلاحات السياسية المهمة والضرورية التي تتطلبها عملية توسيع قاعدة المشاركة السياسية التي تقوم عليها العملية الاصلاحية فلابد اذا من تحقيق مستلزمات التمكين والذي يتطلب إزالة كافة المعوقات ومنها تلك التي تنمط النساء وتضعهن في مراتب أدنى. فالهدف من تمكين المرأة سياساً هو لأجل مساهمة فاعلة لها في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها مما يتطلب تنمية وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردي (37).

ويمكن القول بأن العلاقة بين تمكين المرأة ونظام الحكم علاقة طردية اذ كلما صلح نظام الحكم ارتفعت مستويات تمكين المرأة، فالتمكين السياسي عملية مركبة وتتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للمرأة وكلما كان النظام فاسدا كلما انخفضت تلك المستويات وأهمل دور المرأة في التنمية والنشاط السياسي وبالعكس .

من هنا نستنتج بأن من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي وجود نظام سياسي صالح بحيث يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة، كما نصت عليها الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان(38) هذه العلاقة بين تمكين المرأة ونظام الحكم الصالح متصلة ومترادفة اذ ان تمكين المرأة يعد عنصرا ضروريا لعملية الاصلاح السياسي بما يمكن للمرأة ان تسهم به من خلال دورها سواء في الحكومة او في مجلس النواب او في مجالات رقابية وتنفيذية اخرى في اقتراح تعديلات واجراء اصلاحات ضمن نطاق عملها لاسيما في المجالات التي تخص المرأة والاسرة والتعليم وبناء السلام فضلا عن التنمية الاقتصادية التي تعد احد مستلزمات بناء الدولة ، فمصطلح التنمية الاقتصادية يتطلب تطوير روافد وبنى ارتكازية وخدمية، اقتصادية واجتماعية، من خلال مجموعة السياسات والخطط التي تضعها الدولة، لأجل دعم الاوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية.

وان ضعف او انعدام التنمية يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الفرد، الذي يرتبط بمقياس التطور، فمن المؤكد أن الفقر سبب رئيس في التخلف (39) ، كما أن الاصلاح السياسي يرتبط بشكل وثيق بالتنمية البشرية التي تعد من اساسيات التمكين الذي تستهدف مفاهيمه الاساسية الواقع الاجتماعي، وذلك بايجاد أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهة أفضل للأفراد، فالانسان هو الهدف الأساس للتنمية البشرية ، وهو أيضاً الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية . وتشمل ايضا النهوض بالواقع الثقافي والاجتماعي والصحي والتعليمي له وتمكينه سياسياً وتفعيل مشاركته في المجتمع وحسن توظيف طاقاته وقدراته خدمة له ولمجتمعه (40). هذا المفهوم توسع ليشمل جودة حياة الناس، وليس حياتهم فحسب . وهو ما اكدت عليه الاصدرات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة ، حيث ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل : الفقر البشري : والمقصود به ليس فقر الدخول ، ولكن يمتد المفهوم الى حرمان الانسان من الحياة التي يمكن ان يعيشها ، مثل : عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الابداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الاخرين ، والمساواة بين الجنسين ، والامن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة او الحماية من المرض والجوع والبطالة ، بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة اخرى للأمن منها : السياسي والاقتصادي والاجتماعي والشخصي والصحي والبيئي والغذائي (41).

وفيما يخص دور المرأة العراقية في الاصلاح السياسي انطلاقا من مستويات تمكينها يمكن القول بانه يتصف بالضعف في الدعوات للاصلاح وفي امكانية ذلك قياسا بحجم التحديات التي تقف بوجه الاصلاح، على الرغم من وجود نساء عراقيات متمكنات ويمتلكن القدرة على العمل وتشخيص وتصحيح المسارات الخاطئة في عمل مؤسسات الدولة، ادوار تم التاكيد عليها من قبل بعض السياسيين العراقيين اعلاميا فقط دون ان تطبق على الواقع ففي الوقت الذي دعا فيه رئيس الوزراء السابق ونائب رئيس الجمهورية نوري المالكي الى ضرورة

اشراك المرأة في عملية الاصلاح السياسي بقوله ان "عملية الاصلاح عميقة وكبيرة وتحتاج الى جهود اكبر لذلك فمن المهم ان تساهم المرأة في عملية التغيير عبر حضورها الفاعل في مجالات الحياة المختلفة". مشيرا الى "أهمية اضطلاع المؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، بدور فعال، في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وإتاحة الفرص المتكافئة في طريقها، كي يتم تمكينها، وتدعيمها، ومساندتها في المشاركة في الحياة العامة، وصناعة القرار، وخاصة في ظل قدرتها، وتمتعها، بالعديد من الإمكانيات، في المساهمة في وضع الخطط والاستراتيجيات، التي توفر حلولا للمشكلات ولمعظم القضايا المجتمعية"(42) ، الا اننا نجد تهميش واضح للنساء في التشكيلة الحكومية التي تمت بعد الانتخابات.

للمرأة العراقية ايضا دور مهم في الاصلاح السياسي بعد الانتهاء من الحرب على الارهاب، فلابد من دور للمرأة في بناء السلام من خلال تصحيح العملية السياسية وسد الثغرات التي ادت الى التطرف والارهاب والفجوة الامنية التي اتاحت للارهاب النفاذ الى داخل العراق والحاق الضرر به وبشعبه اذ يؤكد القرار *1325الصادر من مجلس الامن على دور المرأة في مجال بناء السلام من خلال المشاركة في صنع القرار والذي يعد من القرارات المهمة اذ يتيح للمرأة فرصة في مجالات تعد حكرا على الرجال، الا وهي اشراك المرأة في كل مراحل صنع السلام وحيث أن اكثر الفئات تضررا من الحروب والصراعات هي الفئات الهشة (النساء والاطفال) لذلك فان المرأة لديها تصورات عن طبيعة المخاطر والاضرار التي تتعرض لها النساء وتسعى الى تلافي وقوعهالاسيما ارهاب القاعدة وداعش لذا فان للمرأة العراقية دورا اساسيا في عملية الاصلاح السياسي بما يمنع حدوث صراعات داخلية كالتي شهدها العراق خلال المدة الماضية لتتوجه الجهود والموارد لخدمة التنمية وتحسين الواقع العراقي بجميع مستوياته سياسية اقتصادية اجتماعية .

ب– دور المرأة في الاصلاح السياسي من خلال مجلس النواب

يؤدي مجلس النواب أدوار متعددة منها تشريع القوانين والمصادقة على التشكيلة الحكومية وفي الوقت نفسه يعد رقيبا عليها وممثلا عن الشعب أمامها . وفي إطار التحولات الديمقراطية

والسياسية فانه يؤدي دورا محوريا ، بوصفه أداة هذا التحول فلا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا مجلس للنواب يمثل المواطن ويعبر عن مصالحه وتطلعاته، كما لايمكن ان يكون هذا المجلس عنصر قوة للديمقراطية إلا إذا كان ممثلا للشعب نتيجة إنتخابات حرة ونزيهة وبالتالي فإن الديمقراطية تهدف الى إنشاء مجلس نيابي سليم وقوي يمكنها الاعتماد عليه (43) .

وتتمثل اهمية مجلس النواب في تشريع القوانين، ومن هنا لابد ان يكون له دور مؤثر في عملية الاصلاح السياسي وذلك من خلال الغاء القوانين التي لاتتناسب والواقع والمستجدات واستبدالها باخرى ضرورية اي ان العملية التشريعية لابد ان تتسم بنوع من المرونة لاسيما في ظل مايمر به العراق من احداث ربما بعضها نتاج للمرحلة الانتقالية التي يمر بها فضلا عن التحديات الاخرى التي سبق وتطرقنا لها ، اهمها محاربة مظاهر الفساد، واقامة دولة المؤسسات وفي هذا المجال فإن وجود نساء في مجلس النواب بنسبة الربع من اعضائه يمكن ان يؤدي دورا فاعلا وحاسما في الموافقة على بعض القوانين او رفضها أو في الحد الادنى المطالبة بتشريعها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

– الاعلان عن تشكيل تجمع البرلمانيات العراقيات في 15 تشرين الاول 2018 لأجل المطالبة بمشاركة فاعلة للمرأة في صنع القرار في اللجان البرلمانية بما فيها الأمن والدفاع وفي السلطة التنفيذية بما لايقل عن 25% من النساء واعادة تشكيل وزارة الدولة لشؤون المرأة، بحقيبة كاملة لأجل وضع البرامج والاضطلاع بمهام معالجة ملفات وبرامج النساء الارامل والمعيلات لأسرهن والناجيات من ارهاب داعش وغيرها من الملفات المهمة التي تخص المرأة والاسرة العراقية (44) .

– قانون العنف الاسري الذي يتعلق بحقوق المواطن التي نص عليها الدستور العراقي الدائم لسنة 2005 حقه في العيش الامن بكرامة وسلام، اذ تمت قراءة مسودة هذا القانون عام 2015 ولاقت معارضة من بعض الكتل كونها تمس الاعراف والتقاليد المنظمة للعلاقة داخل الاسرة ومع زيادة حالات العنف الاسري طالب بعض اعضاء مجلس النواب ومنهم النائبة هدى سجاد بضرورة تشريع قانون الحماية من العنف الأسري لمعالجة قضايا العنف

الاسري وآثاره، وذلك للحد من التعنيف الذي يتعرض له أفراد الأسر، بقولها ان "قضايا العنف الأسري لايمكن أن توقف وتعالج دون أن يشرع قانون خاص بذلك، " وأضافت، إننا "كأعضاء في مجلس النواب نؤكد من جديد وندعم تشريع هذا القانون المذكور بل اننا نجد من الضرورة تشريعه لاسيما بعد أن بدأ الإعلام يكشف لنا وللرأي العام كوارث وحالات مؤلمة يجب أن نمارس دورنا ومسؤوليتنا بايقافها من خلال فرض القانون وايجاد تشريع مناسب". وبحسب موقع "السلطة القضائية الإتحادية"، فقد أكد عدد من القضاة اتساع ظاهرة العنف الأسري في البلاد، مشيرين إلى أن 90 في المئة الضحايا في الدعاوى المعروضة هن من النساء(45).

– طالبت النائبة عالية نصيف السلطتين التشريعية والتنفيذية باستبعاد مزدوجي الجنسية من المناصب المهمة، والإسراع في إقرار قانون "الجنسية المزدوجة" للحد من وجود المفسدين الذين يحتمون بجنسياتهم الأخرى. واوضحت بإن "أحد أهم أسباب تفشي الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه الدولة العراقية هو احتماء العديد من المفسدين وسراق المال العام بجنسيات أخرى، مما أتاح لهم الفرصة للتمادي في فسادهم لأنهم يشعرون بأنهم في مأمن من العقاب". وأضافت إن "بعض هؤلاء تورطوا بما هو أخطر من الفساد المالي، كالخيانة والعمالة والتآمر على العراق وشعبه، وعندما تحين الفرصة يهربون إلى الخارج ويحتمون بالدول التي منحتهم الجنسية". وشددت على "ضرورة استبعاد ذوي الجنسيات المزدوجة من المناصب المهمة والدرجات الخاصة في الدولة العراقية، ابتداءً من رأس الهرم، ما لم يتنازلوا عن جنسياتهم الاخرى .. " وأكدت ان "الإسراع في تشريع قانون مزدوجي الجنسية ستكون له أهمية كبرى في القضاء على جزء كبير من الفساد المستشري في العراق"(46) .

– طالبت النائبة عالية نصيف ايضا رئيس مجلس النواب مُحَمَّد الحلبوسي بتحسين الواقع المعاشي للفرد العراقي ، وكانت النائبة نصيف قد قدمت بالطلب معززاً بتواقيع خمسين نائباً بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠١٨ ، بالموافقة على استصدار قرار باستقطاع مبلغ من كل برميل نفط وتوزيعه ضمن البطاقة التموينية لكل فرد عراقي، وذلك استناداً الى المادة (59/ف2)

من الدستور(47) ذلك من القوانين المهمة والتي ترتبط باوضاع المواطنين وأمن البلاد ومكافحة الفساد وتطوير مؤسسات الدولة.

أما الوظيفة الثانية للمجلس فهي الرقابة والتي تتم من خلال اللجان البرلمانية الدائمة ووسائل اخرى كالاستجواب وطرح السؤال فضلا عن اللجان المؤقتة . وحيث أن اللجان البرلمانية يسيطر عليها السياسيين من الرجال كنتاج لهيمنتهم على الاحزاب والكتل وعدم اتاحة الفرصة أمام النساء لاداء هذا الدور لذلك لجأت النائبات في المجلس الى اعتماد اسلوب الاستجواب والسؤال البرلماني فضلا عن وسائل الاعلام كوسيلة لكشف الفساد باستخدام كل الوسائل المتاحة لاداء دورهن المطلوب والارتقاء بأداء السلطة التشريعية التي تشهد حالة من عدم ثقة الناخبين بمصداقيتها وجدوى وجودها بعد ان تفشت ظاهرة الفساد وما تبعها من أضرار جسيمة على الواقع العراقي . ورغم الانتقادات الموجهة الى الدور الرقابي للنساء في مجلس النواب، ووصفه بالضعف، إلا أن تطور نوعية أداء البرلمانيات خلال دورات البرلمان المتعاقبة ظهر جليا لاسيما في الدورة التشريعية الثالثة 2014– 2018 إذ أدى الى كشف الكثير من ملفات الفساد وبجدارة عالية إلا إنها لم تحقق النتيجة المتوخاة بسحب الثقة وتقديم المتورطين بالفساد الى العدالة وذلك بسبب المحاصصة السياسية ودعم الاحزاب والكتل لهؤلاء الوزراء أو المسؤولين في الهيئات والذين يرتبطون بهم بشكل أو بآخر.

لقد أثبتت الاستجوابات التي قامت بها عدد من البرلمانيات ، قدرة المرأة في العمل السياسي رغم العقبات والصعاب التي تكتنف مثل هذا المجال وإن النساء مؤهلات لأن يتبوأن مناصب قيادية وأن لاتكون تلك المناصب حكرا على الرجال . ولابد من الاشارة الى أن جملة من الاسباب تقف وراء هذا الضعف في الاداء البرلماني للنساء نذكرمنها:

1– هيمنة رؤساء الكتل والمتنفذين في الاحزاب التي تحدد لاعضاءها مايسمح لهم مناقشته او التدخل فيه سواء من الناحية التشريعية أو الرقابية مما يحدد دور المرأة في نطاق ماتقتضيه مصلحة الكتلة التي تنتمي اليها وليس المصلحة العامة .

2– إحتكار اللجان السيادية للرجال دون النساء.

3- اعتماد مبدأ المحاصصة وعدم اعتماد مبدأ الكفاءة والخبرة في التوزيع على اللجان.

5- ضعف الارادة السياسية في الاصلاح.

6- اسباب هيكلية.

كل هذه الاسباب تتطلب اصلاح المؤسسة التشريعية باعتماد اسس صحيحة في تنظيم شؤون نظامها الداخلي لتكون مؤسسة رصينة يمكن ان تسهم في عملية الاصلاح السياسي التي يحتاجها العراق.

المطلب الثاني : الاصلاح من خلال منظمات المجتمع المدني

المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من الروابط التي تجمع الافراد والجماعات حول مصلحة أو هدف يهمهم ويعملون من خلال هذه الرابطة لايصال مطالبهم واصواتهم والدفاع عن حقوقهم (48) وهي احد صور الديمقراطية ومؤشرا لتطور المجتمع .

ويعد وجود هذه المنظمات أمر إيجابي بوصفها تجمع ديمقراطي مستقل غير تابع لجهات حكومية وتعمل كجهة رقابية ونافذة ترفع من خلالها بعض المطالب لتصبح بمرأى من السلطات السياسية فضلا عن متابعة مجريات الاحداث على الساحة العراقية من اجل دعم حقوق الجهات التي تختص وتتصدى للدفاع عنها ، ولمنظمات المجتمع المدني دور مهم في المشاركة السياسية المجتمعية اذ تتيح للافراد فرصة المشاركة باتخاذ القرارات العامة وتنفيذها وتقييمها بوصفهم جزء من المجتمع. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما للمرأة إذ إن دورها يعد الوجه الثاني للاصلاح السياسي عندما تغلق جميع الطرق بوجه المرأة في الوصول الى العملية السياسية الرسمية ، فانها تتيح لها فرصة لاثبات وجودها أو تبلور فكرا نسويا يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية وهي التي تعاني من احجاف في الحصول على حقوق متساوية مع الرجل لاسيما تلك المنظمات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة ، كما تقوم

بتعميق الوعي الاجتماعي ومفهوم المواطنة والعمل التطوعي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع وتعزيز مفهوم الشفافية والمسائلة ليتاح للمرأة اداء دور بارز في محيطها (49) .

وبما إن التنشئة السياسية والديمقراطية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية وتربوية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا فأن مؤسسات المجتمع المدني تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية والديمقراطية للفرد لكونها مؤسسات مستقلة. وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية بعيدا عن الاغراض المسبقة، من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، وهنا نتذكر مقولة الكاتب هربرت هايمن" Hyman في كتابه (التنشئة السياسية)" أن عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة هي ضرورة قصوى تقضيها أساسيات العمل السياسي الواعي والهادف، لأن التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعد التنشئة السياسية والوعي الديمقراطي وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف والجهل إلى التقدم والحرية والتعلم" (50).

ومن اهم الادوار التي تؤديها منظمات المجتمع المدني هو مراقبة الانتخابات بوصفها جهة محايدة غير تابعة للحكومة أو الاحزاب السياسية وبالتالي فاذا طورت المنظمات وسائل ناجحة للمراقبة فإن تقييمها للعملية الانتخابية سوف يعد موضع ثقة بالمقارنة مع تقارير وتقييمات مفوضية الانتخابات أو باقي المراقبين أو الاراء التي تقدمها مجاميع الاحزاب السياسية ومن اهم الامور التي تؤكد عليها في الرقابة على الانتخابات هي دستوريتها ووومطابقتها للقوانين المحلية والمعايير الدوليةومن هنا يمكن القول بانها تتيح الفرصة لجميع الافراد الذين لهم احقية في الانتخابات لتحقيق النتائج العادلة والمنصفة (51) وان منع التزوير وتحقيق مثل هذه النتيجة يؤدي الى وصول ممثلين حقيقيين عن الشعب وبالتاكيد فان ذلك اهم مايتطلبه الاصلاح السياسي. وكانت محصلة التقرير الصادر عن شبكة عين العراق

كما ثبتته من ملاحظات على سير الانتخابات الاخيرة مساء يوم 2018/5/12وهو "شهدت العملية تواجد فرق دولية لأعداد كبيرة وكذلك تغطية من الاعلام ومراقبي ممثلي الكيانات السياسية ومراقبي منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ مما يعزز الدور الرقابي الواضح في الانتخابات العراقية"(52) .

وتعمل في العراق مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني منها (شبكة نساء العراق) التي تاسست بعد 2003 وينضوي فيها اكثر من ثمانين منظمة من مختلف انحاء العراق وتعمل الشبكة على تنسيق جهود المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية في بناءالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان والعملعلى القضاءعلى العنف وكل مظاهرالتمييزضد المرأة، فيالعراقالجديد(53). فضلا عن ماتقدمه من مبادرات لدعم الديمقراطية من خلال دعم ، المشاركة السياسية، والوعي السياسي و بناء قدرات المؤسسات، وتقديم التدريب اللازم، وعقد الندوات، والمؤتمرات، وورشات العمل(54).

ومن اهم انجازاتها هو تثبت نسبة الكوتا النسائية بالربع من اعضاء مجلس النواب في بنود الدستورالمادة 49 فقره 5 . ايضا القيام بحملة للتعريف بقرار مجلس الامن 1325 ومطالبة الحكومة باشراك النساء في جهود تثبيت الامن والسلام من خلال تبوأ مراكز صنع القرار وهو ماتتطلبه عملية الاصلاح السياسي.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني على الدعوة الى المظاهرات والاعتصامات، في قضايا تهم المجتمع كقضايا الفساد على سبيل المثال فضلا عن جمع التواقيع ورفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية العليا، ولقاءات مع رؤساء الكتل والأحزاب السياسية، وفتح الحوارات مع أعضاء مجلس النواب، واستخدام الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بفعالية فقد تداعت 105 منظمة مجتمع مدني من جميع أنحاء العراق لتفعيل دورها في اطار المبادرة المدنية، لمواجهة الهجمة الإرهابية الشرسة التي يتعرض لها بلدنا، والأزمة السياسية التي أدت إلى تفاقم النزاعات وعجز مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، الأمر الذي هدد حياة وأمن المواطنين

بشكلٍ خطير، وكذلك وحدة وسلامة العراق، وأطلقت المبادرة شعارها: "تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي لدحر الإرهاب وضمان بناء الدولة المدنية الديمقراطية" (55) .

الخاتمة والتوصيات:

تواجه العملية السياسية الجارية في العراق منذ عام 2003 جملة من التحديات والاخفاقات التي ادت الى تزايد المطالبات بوجوب اجراء اصلاحات سياسية حقيقية، لاسيما مع الاوضاع الامنية المتدهورة التي شهدها العراق الى جانب الصعوبات الاقتصادية والفساد المستشري في جميع مؤسسات الدولة العراقية وهدر المال العام، بعد ان اضرت عملية المحاصصة التي يقوم عليها تشكيل الحكومات المتعاقبة بالنظام الديمقراطي ووضع اشخاص غير مناسبين في مواقع صنع القرار ومواقع السلطة فاصبحوا عبئا على الدولة، مما يتطلب جملة من الاصلاحات في مرتكزات العملية السياسية المتبعة كنموذج حكم في العراق، فضلا عن الدور الذي تمثله العوامل الجانبية بوصفها عوامل ضاغطة باتجاه الاصلاح تؤشر على مواقع الضعف التي تتطلب اصلاحها .

وكان للمرأة دورٌ في عملية الاصلاح، سواء من خلال المؤسسات السياسية أم من خلال منظمات المجتمع المدني في عملية الرقابة وتأشير الخلل وكشف الفاسدين، لاسيما في مجال الرقابة البرلمانية التي تمكنت النائبات في مجلس النواب القيام بها عن طريق الاستجواب للوزراء والمسؤولين، أو من خلال اللجان البرلمانية لتقويم عمل المؤسسات الحكومية فضلا عن مقترحات القوانين التي تصب في صالح الفرد العراقي، وهي على قلتها الا انها اثبتت قدرة المرأة على الدفع باتجاه الاصلاح السياسي فالكوتا النسائية التي تم تثبيتها في الدستور بفعل الجهد النسوي في الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني هو انجاز تحقق للمرأة العراقية أتاح لها المشاركة في السلطة التشريعية، التي تختص بتشريع القوانين مما فسح المجال لمساهمة المرأة في مجالات اصلاحية ، ولو بشكل بسيط قد لايرضي الطموح بسبب التحديات العديدة التي تواجهها النساء المتصديات للعمل السياسي ، مثل هيمنة رؤساء الاحزاب على القرار السياسي والموروث الثقافي وحداثة التجربة السياسية بالنسبة للمرأة وغيرها كما

استطاعت النساء ومن خلال منظمات المجتمع المدني من طرح مبادراتهن حول مسألة عده وتأشير حالات الخلل التي تتطلب تصحيحها أو الوقوف بوجه بعض القوانين التي قد تضر بمصالح المواطنين أو من خلال صنع رأي عام والمطالبة بالحقوق ورفض تشريع بعض القوانين المتعلقة بقضايا تخل بحقوق الانسان وحرياته فضلا عن رصد الاخطاء في بعض نشاطات الحكومة والوزارات والدعوة لاصلاحها لاسيما في بعض المجالات التي تخص المرأة والاسرة والطفل، ولايزال الطريق طويل أمام دور حقيقي للمرأة في الاصلاح السياسي وذلك يمكن ان يتحقق عندما يكون للمرأة القدرة والقابلية على التصدي لعملية الاصلاح فضلا عن امكانية تبوأها مواقع صنع القرار التي يهيمن عليها الرجل، وبشكل مختصر يمكن ان نؤشر بعض التوصيات التي تخدم عملية الاصلاح السياسي في الاتي؛

1- لابد من توفر ارادة سياسية حقيقية لدى الداعين للاصلاح تتناسب ومستوى المسؤولية للمرحلة الراهنة بما فيها من تحديات ومخاطر تحيق بالعراق وشعبه مع الاخذ بنظر الاعتبار الاوضاع الداخلية والاقليمية ودعم جهود ومبادرات الاصلاح واشراك المرأة فيها لتتخذ صفة الشمولية في مساهمة كل فئات المجتمع دون تهميش للقدرات النسوية .

2- لابد من حملة توعوية حول مكافحة الفساد واستنهاض الشارع العراقي وتنمية روح المواطنة وحب الوطن والابتعاد عن كل مايتسبب بالضرر له ونبذ الفساد والفاسدين والمساعدة في كشفهم واحالتهم الى القضاء من اجل ان يشعر المواطن بحرص القائمين على شؤون الدولة ولكي يتحقق التقارب المطلوب ليصبح الشعب والسياسيين متحدين للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية.

3- تشخيص حالات الخلل ووضع اليد على مكامنه ووضع العلاجات اللازمة له ويمكن في هذا المجال الاستفادة من تجارب دول اخرى مرت بالظروف نفسها والاحتكام اليها والابتعاد عن حالة التشنج بين الفرقاء السياسيين فيما يخص المسائل المختلف عليها والاخذ بما يحقق مصلحة وسيادة الوطن ووضعها فوق كل الاعتبارات .

4–ان تكون فكرة الاصلاح هي القاعدة التي تنطلق منها كل الجهود وما يتنافى معها او يمكن ان يتسبب بالضرر الى النسيج الاجتماعي ومصلحة الوطن والمواطن يعد خارج عن تلك المسالة.

5– توجيه الجهد البرلماني وتحقيق اغلبية داعمة لفكرة الاصلاح سواء التعديلات الدستورية أو تغيير شكل النظام السياسي بعد ان ثبت فشل التجربة التوافقية في الحكم والعمل على تاسيس احزاب وطنية تحت هوية العراق وليس الهويات الفرعية .

6– وضع المزيد من وسائل الرقابة لاسيما في ما يختص بالانتخابات وفسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لاداء دور رقابي وفسح مجال اكبر لمساهمة المرأة في المجال الرقابي وعلى الاخص في اللجان البرلمانية التي يجري تهميش النساء فيها، ومعاقبة اي شخص تثبت عليه شبهات فساد بعقوبات صارمة وابعاد الاشخاص غير الموثوق بنزاهتهم عن مواقع صنع القرار والمناصب الاخرى.

المصادر والهوامش:

1– محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية ج**1** ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير،القاهرة– **1999**، ص **204**.

2– محمد محمود السيد، مفهوم الاصلاح السياسي ، الحوار المتمدن–العدد: **3555** في **2011/11/23**.

3– د.ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية – بيروت –**2008** ، ص**100**.

4– د. حنان كمال، المواطنة والاصلاح السياسي،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة **2013**، ص**49**.

5– حسين عبد الحميد أحمد ، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ط**1** ، **1988** ، ص**14** .

6– د. حنان كمال ، مصدر سبق ذكره، ص**50**، ينظر ايضا ، البيان الختامي لمؤتمر اولويات وآليات الاصلاح في العالم العربي ، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة **2004**، ص**16**).

7– المصدر نفسه ، ص**50–52**.

8– محمد محمود السيد، مصدر سبق ذكره.

9– المصدر نفسه

10– د. سعاد يوسف نور الدين ، المرأة العربية في البرلمان : التمكين الجنساني ، دار النهضة العربية ، بيروت– **2006** ، ص**26**.

* اكد افلاطون على القيم التي ينبغي للفرد ان يتحلى بها في الدولة المثالية التي تتحقق فيها العدالة من خلال الاستقامة والشجاعة كما اكد على الدور الذي يمكن ان تقوم الدولة به في رعاية الافراد وتدريبهم على اعمال العقل والحكمة اللذان يمكنانهم من اصدار القرارات التي تصب في صالح المجتمع بعيدا عن المصالح الشخصية، ورأى بأنه لابد أن تمنح المرأة كامل حقوقها كالرجل وان تشارك معه في التدريبات ذاتها وانها تمتلك القدرة على المشاركة واتخاذ القرار.ينظر حسني إبراهيم عبد العظيم ، الفكر الاجتماعي في الحضارة اليونانية **3/4**، متوفر على شبكة الانترنيت من موقع الحوار المتمدن–العدد: **5106 – 17 /3/2016 http://www.ahewar.org**

11– معين حداد، الجيوبوليتيكيا : قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت– **2006**، ص **24**.

12– صالح محمود القاسم، الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط خلال الفترة **1945– 1989**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد**27**، ص**22**.

13– د.فوزي ابو ذياب ،المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة السياسية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت – لبنان **1971** ،ص**51** .

14– د.حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ،مطبعة جامعة بغداد ،**1986** ، ص**207**.

15– ملاحظات حول كتابة الدستور ، هيئة تحريرمجلة اوراق ديمقراطية : اراء في الدستور العراقي ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد السادس ،تشرين الاول –**2005**، ص**8**.

16– القاضي سالم روضان ، الشعب والبرلمان والتعديلات الدستورية ،مقالة من شبكة الانترنيت، على الرابط **http://www.alzahare.com .**

17– زيد سالم ، واكثم سيف الدين، تعديل الدستور العراقي: ملامح أزمة جديدة، صحيفة العربي الجديد ،في**2019/1/30**

* التي تنص على: " رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بإدارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق بإقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب" .

18– د.يمامة محمد حسن كشكول، الانتخاب المباشر لرئيس مجلس الوزراء وأثره على ترشيد النظام البرلماني ، **https://annabaa.org**، **2018/7/8**.

19– د. محمد سعيد الشكرجي، إصلاح النظام السياسي في العراق، تقوية الحكومة وإنهاء المحاصصة، متوفر على شبكة الانترنيت، على الرابط ، **https://annabaa.org:**

* "تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات "

20- م.م عماد وكاع عجيل ، تحديات النظام البرلماني في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3 السنة 3 العدد 10، ص 195.
21- المصدر نفسه ، ص195.
22- هاشم الركابي ، اصلاح النظام الانتخابي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط http://www.bayancenter.org .
23- شروان كامل الوائلي ، قانون انتخابات مجالس المحافظات , انتكاسة للاصلاح السياسي المرتقب، مقالة من الانترنيت على الرابط ، http://nasiriyah.org..
24- جريدة "طريق الشعب" ص 1، الثلاثاء 2012/9/11
http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=609769.0)
25- د. ابراهيم الجعفري ،تجربة حكم ، مركز دراسات المشرق العربي ،الطبعة الاولى ،بيروت – لبنان 2008 ،ص126.
26- المصدر نفسه ، ص126.
27- صلاح النصراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، السياسة الدولية ،العدد 183، السنة 47، كانون الثاني- يناير 2011، ص21.
28- د. عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الاولى بيروت2010، ص16.
29- صلاح النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص22.
30- د. احمد عدنان الميالي، الإصلاح السياسي في العراق: معوقات وحلول، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية،2018/9/26، http://www.akhbaar.org. .
31- رستم محمود، حكاية الفساد في العراق 2/2.. المؤسسات المعلولة، 3/ 6/2019، مقالة متوفرة على شبكة الانترنيت من موقع الحرة على الرابط https://www.alhurra.com
32- عودة وهيب، انهم يخشون الاصلاح،مقالة منشورة في 2016/3/30 ، على الرابط
https://kitabat.com .
33- العراق على مفترق طرق: ورقة سياسات الاصلاح السياسي–الامني، ورقة بحثية صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء،على موقع http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
34- أ. م. د. رعد عبد الجليل علي، الجمود المؤسسي وأثره في فشل التنمية السياسية:محاولة من اجل بناء مفهوم The institutional stagnation، بحث منشور ، على موقع ، https://www.iasj.net، ص8.
35- رياض فخري ،المناصب الحكومية والبرلمانية بالعراق هل تُباع وتُشترى؟، تقرير من قناة الجزيرة الفضائية على الرابط، https://www.aljazeera.net
36- العراق على مفترق طرق: مصدر سبق ذكره.

37- د. شعله شكيب ، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية، بحث منشور على شبكة الانترنيت وعلى الرابط **http://www.islamwomen.org.**

38- ابتسام الكتبي ، ألمرأة والتنمية السياسية: التمكين كمدخل، اعلان عن كتاب على موقع، **http://araa.sa/index.php?view=article&id=2152:2014-07-20-01-15-12&Itemid=172&option=com_content)**

39- د. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى- بيروت- شباط/ فبراير **2001**، ص**10**.

40- المصدر نفسه ، ص**10**.

41- التنمية البشرية المفهوم ... المكونات ، جريدة الصباح-**11-5-2006**.

42- ، المالكي يؤكد على ضرورة دور المرأة في الاصلاح السياسي، الغد برس في **2018/3/26**، على الرابط **https://www.alghadpress.com/news .**

*يؤكد قرار مجلس الأمن رقم **1325** الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المعقودة في تشرين الأول أكتوبر **2000**، على الدور الهام للمرأة في بناء السلام ، والجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما .

43- د.حنان كمال، مصدر سبق ذكره ،ص**59**.

44- الاعلان عن تشكيل تجمع البرلمانيات العراقيات، متوفر على شبكة الانترنيت ، من موقع موسوعة العراق الاخبارية ، على الرابط **http://rssiraq.com**

45- أحزاب متنفذة تقف في وجه قانون العنف الأسري وترفض حماية المرأة والطفل، المدى برس ، العدد ، **4387**، **2019/3/6**، نسخة الكترونية.

46- نائبة تطالب بتشريع قانون مزدوجي الجنسية للقضاء على جزء كبير من الفساد،تقرير في **2015/11/30**، على موقع النور نيوز ، . **http://alnoornews.net**

*وذكرت نصيف في بيان أورده مكتبها الإعلامي ، اليوم :" ان الواجب الوطني والمسؤولية الأخلاقية أمام الشعب العراقي تقتضي تضمين مقترحنا باستصدار قرار يقضي باستقطاع مبلغ من كل برميل نفط وتوزيعه على الشعب العراقي ضمن موازنة ٢٠١٩ التي يعتزم مجلس النواب إقرارها "ينظر: نائبة عن دولة القانون تطالب بتشريع قانون استقطاع مبلغ من كل برميل نفط وتوزيعه على الشعب، متوفر على شبكة الانترنيت منشور على موقع موسوعة اخبار العراق في ، **2018/11/14**، على الرابط **http://www.newsaliraq.com/inews**

47- المصدر نفسه .

48- د.مُحَمَّد علي حمود،اثر اشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات،المجلة السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية،السنة الخامسة- العدد السادس عشر-**2010**،ص**61**.

49- هدى هادي حمود،المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعدعام **2003**،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، العدد **63**، تشرين الاول **2015** ص**321**.

50– ناجي الغزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، الحوار المتمدن–العدد: **2638 – 2009 / 5 / 6** مقالة على الرابط **http://www.hhro.org.**

51– د. محمد علي حمود ،مصدر سبق ذكره، ص ص**69،71**.

52– مهند نعيم الكناني،شبكة عين العراق تطلق تقريرها الاولي لمراقبة الانتخابات، وكالة الصحافة المستقلة، **2018/5/12**، على الرابط **https://www.mustaqila.com.**

53– النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها: تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسين، شباط – **2014**، تقريرعلى الرابط **https://tbinternet.ohchr.org**

54– دور مؤسسات المجتمع المحلي في تحقيق الاصلاح السياسي في الاردن، مركز الدراسات الاستراتيجية ،في **2012/7/12** مقالة منشوره على الرابط ، **http://jcss.org.**

55– جمعية الأمل العراقية، المبادرة المدنية لمنظمات المجتمع المدني حول خارطة طريق الاصلاح السياسي،**2014/8/31**على الرابط **http://www.iraqi-alamal.org**